

تقرير

ازدهر قطاع الصيرفة الخاصّة في سوريا على نحو ملحوظ خلال السنوات الأخيرة. كان ذلك نتيجة الانفتاح الاقتصادي الذي بدأ مع الألفية الجديدة. وبين المؤشرات الأكثر أهمية نمو الأصول الإجمالية بنسبة 93% بين عامي 2007 و2010، وفقاً لتقرير أعدته شركة «Deloitte» عن القطاع الذي هدا نشاطه في ظل الأحداث الجارية هناك

مصارف سوريا تحت الضوء

14% من التسهيلات قروض شخصية



نمت ودائع الزبائن 28,5% في 2010 لتبلغ 11 مليار دولار (أنور عمرو - أ ف ب)

210

عدد فروع المصارف التجارية الخاصة (تقليدية وإسلامية) العاملة في سوريا. يتصدر هذا المؤشر «بنك بيمو السعودي الفرنسي» بـ 36 فرعاً

57%

نسبة نمو قروض المصارف الخاصة في سوريا في عام 2010 مقارنة بالعام السابق، لتبلغ 263 مليار ليرة سورية (5,5 مليارات دولار)

عامي 2007 و2010، إلى 650 مليار ليرة سورية (13,68 مليار دولار). كل دولار يساوي 47,4 ليرة سورية). غير أن نمط النمو السريع المسجل خلال السنوات الماضية هدا قليلاً في عام 2010، «حيث بلغ نمو الأصول الإجمالية 28%، وهو أدنى من المعدل المسجل في العامين السابقين»، حين بلغ النمو 30% و34% في عامي 2009 و2008 على التوالي. ومع نمو الأصول نمت القروض الممنوحة بنسبة 287% بين عامي

وتتابعت التشريعات خلال عقد كامل حيث شكّل هذان التشريعان الأرضية لآزدهار القطاع الخاص في الصيرفة السورية. ظهر ذلك في نمو عدد المؤسسات العاملة بنسبة 367% بين عامي 2004 و2010، ليلج 14 مؤسسة في العام الماضي. بينها 11 مصرفاً تقليدياً وثلاثة مصارف إسلامية. وبحسب البيانات التي يتضمّننها تقرير «Deloitte» عن القطاع وأدائه حتى عام 2010، نمت الأصول الإجمالية للقطاع بنسبة 93% بين

الأول» مقارنة بنهاية عام 2010. أمّا التسهيلات الائتمانية (القروض) فقد بلغت في الربع الأول، بحسب بيانات التقرير نفسه، 273 مليار ليرة (5,75 مليارات دولار). وتصدر «بنك عودة - سوريا» (BASY) البنوك الأخرى، وفقاً لهذا المؤشر، إذ بلغت القروض التي منحها 41 مليار ليرة سورية (864 مليون دولار)، يليه «بنك بيمو السعودي الفرنسي» (BBSF) بـ 37 مليار ليرة (780 مليون دولار).

وفي التفصيل، تراجع أصول 8 مصارف خاصة في سوريا من أصل 14 مصرفاً عاملاً في هذه السوق؛ وسجل التراجع الأكبر لدى «بنك عودة - سوريا» بنسبة 9%. فيما ارتفعت أصول 6 مصارف، سجل النمو الأكبر لدى «بنك البركة» بنسبة 22%.

ومن جهة أخرى، تراجع ودائع 8 مصارف أيضاً فيما تقلصت ودائع 6 مصارف. وسجل التراجع الأكبر لدى مصرف «فرنسيسك - سوريا» بنسبة 19%، فيما سجل «بنك البركة» أعلى معدل نمو بلغ 63%. وتأتي ردة الفصل الأول في أداء المصارف الخاصة في سوريا بعد سنوات من النتائج الطيبة أمنتها مسيرة الإصلاح التي فتحت المجال أمام المصارف الأجنبية لتطلق عملها في الاقتصاد السوري.

انطلاق المسيرة

وانطلق إصلاح القطاع المصرفي في سوريا في آذار 2001، حين صدر قانون إنشاء وعمل المصارف التجارية الخاصة (يحمل الرقم 28). وبعد 4 أعوام صدر مرسوم تشريعي لتنظيم عمل المصارف الإسلامية.

وعن الأداء في الربع الأول من العام الجاري يقول التقرير: «رغم أن معظم المصارف استمرت في تحقيق أرباح خلال فترة الأشهر الثلاثة المنتهية في 31 آذار 2011، يُلاحظ أن الأصول المجمعة الإجمالية لتلك المصارف تراجعت من 650 مليار ليرة سورية إلى 624 مليار سورية (13,14 مليار دولار) أي بنسبة 4%».

تفاصيل الردة

وفي ما يتعلق بحركة الودائع، التي تمثل مؤشراً أساسياً للثقة بالقطاع وبالأوضاع الاقتصادية العامة، فقد «تراجعت بنسبة 18%، حيث هبطت من 521 مليار ليرة (10,97 مليارات دولار) إلى 427 مليار ليرة (8,99 مليارات دولار) بنهاية الفصل

«الاضطرابات السياسية التي بدأت في سوريا في مطلع آذار 2011، أثرت على اقتصاد البلاد وقطاعاته المختلفة». هكذا يستهل تقرير «Deloitte» تقييمه لوضع المصارف التجارية الخاصة العاملة في سوريا في الربع الأول من العام الجاري.

وفي ظل تأخر نتائج أداء القطاع حتى منتصف العام الجاري لتحديد الآثار الحقيقية للاضطرابات التي تشهدها البلاد على المصارف الخاصة، تبدو الأرقام المسجلة في الربع الأول الدلالة العلمية الوحيدة لتحديد التحولات التي طرأت منذ نهاية عام 2010 الذي «استمرت خلاله المصارف الخاصة بالنمو والتوسع».

أصول المصارف الإسلامية

لا تمثل أصول المصارف الإسلامية سوى 15.3% من إجمالي أصول المصارف الخاصة للعاملة في سوريا، بحسب تقرير «De-loitte». فهي بلغت في نهاية العام الماضي 99.3 مليار ليرة سورية (2.09 مليار دولار). بيد أن نمو أصول تلك المصارف نمت بنسبة أسرع من الإجمالي المسجل، 33.1% في مقابل 28.5%. وهذا التفاوت في معدلات النمو أدى إلى ارتفاع حصة أصول المصارف الإسلامية من الأصول الإجمالية بواقع 9 نقاط مئوية تقريباً، من 6.5% فقط في عام 2007.



قطاعات

مصارف

عقارات

Cedrus مصرف جديد في لبنان

للاقتصاد اللبناني من المستثمرين اللبنانيين، خصوصاً غير المقيمين، والعرب. فقد اندفع أكثر من 30 مستثمراً من اللبنانيين الناشطين والناجحين في الخارج، ومعهم مستثمرون خليجيون بارزون، للاكتتاب برأس المال المصرف الذي بلغ نحو 44 مليون دولار، والمتوقع رفعه إلى ما يزيد على 50 مليون دولار قريباً، في ضوء طلب متزايد على المساهمة في المصرف.

وأشار البيان إلى أن «سيدروس إنفست بنك» يتوجه إلى إنشاء مكتب لإدارة الثروات والأصول الفردية والعائلية Multi Family Office للملكي الثروات والأصول الكبيرة، ولفت إلى أن نطاق عمل المصرف يتناول إدارة الثروات بالمعنى الشامل للكلمة، وهيكله ديون زبائن المصرف باعتماد أدوات التمويل الحديثة. كذلك لدى إدارة المصرف شبكة من العلاقات التي تنوي تطويرها في سوريا والعراق وبلدان مجلس التعاون الخليجي، إضافة إلى المغتربين وخصوصاً في القارة الأفريقية. (الأخبار)

أصدر حاكم مصرف لبنان رياض سلامة قراراً قضى بإدراج المصرف المتخصص الجديد «سيدروس إنفست بنك» Cedrus Invest Bank s.a.l على لائحة المصارف العاملة في لبنان وأعطاه الرقم 137 في اللائحة. وجاء هذا القرار بعد تحرير رأسمال المصرف وإتمام كل الإجراءات القانونية لتأسيسه، على أن يبدأ العمل في المركز الرئيسي للمصرف في نهاية العام الجاري.

وكان مجلس إدارة المصرف، الذي اختارته الجمعية العمومية التأسيسية في حزيران الماضي، قد انتخب نائب حاكم مصرف لبنان السابق غسان العياش رئيساً لمجلس الإدارة، وقدر تعيين عضوي مجلس الإدارة رائد خوري وفادي العسلي مديريين عامين، وسيباشر خوري والعسلي عملهما في المصرف في وقت لاحق.

وصدر عن إدارة المصرف بيان أشارت فيه إلى «أن تأسيس سيدروس إنفست بنك في هذه المرحلة الصعبة، التي تمر بها اقتصاديات لبنان والمنطقة، يمثل رسالة ثقة بالمسار المتوسط والطويل الأمد

قوانين استثنائية من دون انتظار إقرار الموازنة والتسريع في اتخاذ إجراءات حاسمة تعطي الطمأنينة للناس في بعض المسائل الحياتية». وقال نحاس خلال لقائه وفداً شعبياً من منطقة العقاقورة إنه دخل إلى لبنان منذ عام 1990 تحويلات بما يقارب الـ150 مليار دولار، ولو دخل هذا المبلغ إلى بلد طبيعي واستخدم نصفه في الاستثمار لكان أصبح لبنان يوازي سويسرا أو السويد، لكن في مقابل ذلك هاجر نحو مليون شخص أي ما يوازي القوة العاملة في لبنان، وفي مقابل ذلك يستقدم عمال من الخارج بدلاً من الذين يهاجرون، وأصبح نصف القوى العاملة في لبنان من الأجانب.

ودعا إلى إعادة النظر في النمط الاقتصادي لأن التركيبة الاقتصادية الحالية لن تنتج فرص عمل بأي شكل من الأشكال، إذ إن العمل مركز في قطاعات الدولة وفي بعض القطاعات البسيطة كالبناء، والخدمات المالية والتجارة والتعليم. (الأخبار)

وصف وزير العمل شربل نحاس النظام الضريبي الحالي بـ«الأعوج»، وأشار إلى وجود خطة تدرس فرض ضرائب على الربح العقاري، واستخدام الأموال التي تجبي من الضرائب على العقارات وتجارة الأراضي لتأمين تغطية صحية شاملة من دون اشتراكات وما شابه، ولفت إلى محاولة الربط بين تعديل البنية القطاعية وتحسين القدرة الشرائية للأجراء اللبنانيين وكل الشعب اللبناني، وبذلك لا يعود هناك مجال للابتزاز السياسي والوساطات، موضحاً أن هذه الخطة نوقشت في مرحلة البيان الوزاري وستجري محاولة السير بها.

وأكد نحاس ضرورة توظيف الاستثمارات لرفع الإنتاج في الكهرباء، وقال إن هذا يتطلب إقناع الناس بأن عامل الاستثمار ضروري، بدلاً من إعطاء الأولوية لخدمة الدين لأنه بهذا المنطق لا يمكن معالجة أزمة الكهرباء أو أي أزمة أخرى، لأن البلد يقف مكانه منذ أكثر من خمس عشرة سنة بحجة خدمة الدين. وشدد على «ضرورة وضع